

التعليم العالي في الجزائر وسياسات التشغيل

L'enseignement supérieur en Algérie et les politiques d'exploitation

د. شهرزاد بولحية دكتوراه علوم جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة البريد الإلكتروني: boulahiachahrazed@yahoo	د. زبيدة مشري أستاذة محاضرة صنف ب جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل البريد الإلكتروني: mecheriz@yahoo.fr
---	---

ملخص:

إن الحديث عن سياسات التشغيل في الجزائر يقودنا ألياً للحديث عن كفاءة المورد البشري الجامعي المخرج ومدى ملاءمته وتمكنه من تأدية الأعمال والأنشطة الموكلة إليه بأفضل كفاءة؛ إن التطرق حالياً للحديث عن الشراكة بين الجامعة والمجتمع من جهة والجامعة والمؤسسات الاقتصادية في الجزائر وتحديات التغيير التي يمكن أن تحدثها هذه الشراكة من أجل الاستثمار في رأس المال البشري ألا وهي فئة الشباب من أجل خلق مناصب شغل وامتصاص شبح البطالة من المجتمع دون إغفال المهارات العلمية والفنية اللازمة القادرة على التنافسية والتحدي في إطار عالم متحرك وديناميكي لا يقبل الجمود.

الكلمات المفتاحية: التعليم العالي، سياسات التشغيل، الاستثمار في رأس المال البشري واحتياجات التنمية.

Abstract :

Parler de politiques de l'emploi en Algérie nous conduit automatiquement à parler de l'efficacité des ressources humaines universitaires et ces aptitudes d'être en mesure d'effectuer le travail et les activités qui lui sont confiées la meilleure efficacité.

Les débats maintenant sur la partenariat entre l'université et la communauté d'une part et l'université et les établissements économiques en Algérie et les différents défis des changements qui peuvent être déclenchés par ce partenariat pour l'investissement dans le capital humain afin de créer des emplois et absorber le chômage dans la société sans perdre de vue la position scientifique concurrentielle nécessaire et les compétences techniques surtout dans un monde en mouvement et dynamique n'accepte pas l'impasse.

Keywords : l'enseignement supérieur, les politiques de l'emploi, l'investissement dans le développement du capital humain.

مقدمة

تشهد الحياة المعاصرة تغيرات اقتصادية وثقافية واجتماعية متعددة ساهمت بقسط كبير في ديناميكيته وأصبحت المجتمعات تعتمد كأساس لاستمراريتها على العلم والتكنولوجيا المتطورة، وتقوم على مبدأ التخصص العلمي وتقسيم العمل كل ذلك أدى إلى إبراز علاقة التعليم ودوره في رقي المجتمع ورفاهيته وضرورة من ضرورات تكوين وإعداد القوى البشرية المؤهلة للإنتاج والبحث والتطوير وعليه فإن الجامعة باعتبارها قمة الهرم التعليمي وكونها آخر مراحل النظام التعليمي فإنها تتحمل مسؤولية كبيرة في صياغة تكوين الشباب الجامعي علميا وثقافيا ...الخ، كما تتحمل مسؤولية تزويد خريجها بالمعلومات والمعرفة والخبرة التكنولوجية والمهنية والتي تزيد من قدراتهم وكفاءتهم العلمية والأكاديمية والعملية الواقعية والعمل على تحسين مستويات ما يعرف بمخرجات التعليم الجامعي.

إن تجربة التعليم العالي في الجزائر ساهمت بقدر ما في تحقيق مشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال تدعيم مختلف القطاعات بالإطارات الفنية بالرغم من الجدل الواسع حول قدرة هذه المؤسسات على تكييف مناهجها ومحتويات التعليم فيها بما يتوافق واحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث نجد تباعدا كبيرا بين المقررات النظرية المقدمة والخبرة التطبيقية المطلوبة ميدانيا في علم الشغل.

إن إحدى العوامل التي تساهم في ارتفاع معدلات بطالة حاملي شهادات التعليم العالي في الجزائر، يرجع إلى عدم التوافق بين هذه الكفاءات العلمية المكتسبة عن طريق هذه البرامج الجامعية والمهارات الجديدة للعمل في عصر المعلومات والاتصالات، مما يعني أن المنتج العلمي من الكوادر البشرية في الجامعة الجزائرية لا يزال بعيدا عن المقاييس العالمية في الجامعات المتطورة، كونه لا يملك مهارات التعلم الحديثة التي تتمثل أساسا في القدرة على الاتصال والحصول على المعلومات من مختلف مصادرها، ولا يملك القدرة والدافعية نحو الانجاز، هذا ما يدفع أغلب الخريجين الجامعيين بالاعتماد على الدولة لتوفير مناصب الشغل الجاهزة .

1- ماهية التعليم العالي

بقدر الأهمية التي تخصصها الدراسات الأكاديمية لمفهوم التعليم العالي بقدر تنوع وتعدد التعريفات التي أعطيت له؛ وإجمالاً يمكن إعطاء تعريف مجمل لمفهوم التعليم العالي من خلال تبني تعريف منظمة اليونسكو لهذا المصطلح على أنه: "كل أنواع الدراسات والتكوين أو التكوين الموجه للبحث، التي تتم بعد المرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية أو مؤسسات تعليمية أخرى معترف بها كمؤسسات للتعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدولة (Unesco. 1998)".

2- واقع التعليم العالي في الجزائر

لم تكن ولادة منظومة جامعية جزائرية سهلة المنال فقد ظلت المؤسسة الجامعية في أهم جوانبها التسييرية والبيداغوجية على نحو ما كانت عليه قبل الاستقلال حتى ترشدت شروط وتهيأت ظروف مناسبة للقيام بإصلاح التعليم العالي بعد حوالي تسع سنوات من الاستقلال (رياب، 2009: 37).

ويمكن تقسيم المراحل التي عرفها تطور التعليم العالي في الجزائر إلى أربعة مراحل هي:

- المرحلة الأولى (1962-1969): تمتد هذه المرحلة من الاستقلال إلى تأسيس أول وزارة متخصصة في التعليم العالي والبحث العلمي وقد تميزت هذه الفترة بإنشاء جامعات المدن الجزائرية الرئيسية، فبعد أن كانت هناك جامعة واحدة بالجزائر العاصمة، افتتحت جامعة وهران سنة 1966، تلتها جامعة قسنطينة سنة 1967، ثم جامعة العلوم والتكنولوجيا هواري بومدين بالجزائر وجامعة العلوم والتكنولوجيا محمد بوضياف بوهراة وجامعة عنابة.

أما النظام البيداغوجي الذي كان متبعاً فهو ما كان موروثاً عن فرنسا، حيث كانت الجامعة مقسمة إلى كليات وهي: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، كلية الطب، كلية العلوم الدقيقة. كما كانت الكليات بدورها مقسمة إلى عدد من الأقسام، تدرس تخصصات مختلفة، وكان النظام البيداغوجي مطابقاً للنظام الفرنسي، حيث كانت مراحلها كما يلي:

- مرحلة الليسانس: وتدوم ثلاث سنوات في غالبية التخصصات، تنتهي بالحصول على شهادة ليسانس في التخصص المدروس.
 - شهادة الدراسات المعمقة: وتدوم سنة يتم التركيز فيها على منهجية البحث، إلى جانب أطروحة مبسطة لتطبيق ما جاء بالدراسة النظرية.
 - شهادة دكتوراه الدرجة الثالثة: وتدوم سنتان على الأقل من البحث لإنجاز أطروحة علمية.
 - شهادة دكتوراه دولة: قد تصل مدة تحضيرها إلى خمس سنوات من البحث النظري أو التطبيقي، حسب تخصصات الباحثين واهتماماتهم.
- وقد كانت هذه المرحلة تهدف إلى توسيع التعليم العالي، والتعريب الجزئي، والجزارة مع المحافظة على نظم الدراسة الموروثة (بولحية، 2010: 3).
- المرحلة الثانية (1970-1997): تبدأ هذه المرحلة باستحداث وزارة متخصصة بالتعليم العالي والبحث العلمي، تلاها مباشرة إصلاح التعليم العالي سنة 1971 وتمثل هذا الإصلاح في تقسيم الكليات إلى معاهد مستقلة تضم الأقسام المتجانسة، واعتماد نظام السداسيات محل الشهادات السنوية (بوفلجة، 2006: 77).
- 1- كما أجريت التعديلات التالية على مراحل الدراسة الجامعية:
- ✓ مرحلة الليسانس: ويطلق عليها أيضا تسمية مرحلة التدرج، وتدوم أربع سنوات، أما الوحدات الدراسية فهي المقاييس السداسية.
 - ✓ مرحلة الماجستير: وتسمى أيضا مرحلة ما بعد التدرج الأولى، وتدوم سنتين على الأقل. وتنقسم إلى فترتين الأولى مجموعة من المقاييس النظرية بما فيها التعمق في منهجية البحث، أما الفترة الثانية فتستغل في إعداد بحث يقدم في صورة أطروحة للمناقشة؛
 - ✓ مرحلة دكتوراه علوم: ويطلق عليها تسمية مرحلة ما بعد التدرج الثاني وتدوم حوالي خمس سنوات من البحث العلمي كما أضيفت في البرامج الجامعية الأشغال الموجهة والتطبيقات

الميدانية. كما عرفت ها المرحلة فتح مجموعة من المراكز الجامعية في عدة ولايات لمواجهة الطلب المتزايد على التعليم العالي.

وعرفت هذه المرحلة وضع الخريطة الجامعية سنة 1984، بهدف تخطيط التعليم العالي إلى أفاق سنة 2000، في ضوء احتياجات الاقتصاد بقطاعاته المختلفة. حيث أنها عمدت إلى تحديد الاحتياجات من أجل تلبيتها، وتحقيق التوازن من حيث توزيع الطلبة على التخصصات التي تحتاجها السوق الوطنية للعمل كالتخصصات التقنية والتقليل من التوجيه إلى بعض التخصصات كالحقوق والطب كما تم بموجب الخريطة الجامعية تحويل معاهد الطب إلى معاهد وطنية مستقلة.

- المرحلة الثالثة (1998-2003): تبدأ هذه المرحلة عام 1998، وتميزت بالتوسع التشريعي والهيكلية والإصلاح الجزئي.

وأهم الإجراءات التي عرفت ها المرحلة ما يلي:

- وضع القانون التوجيهي للتعليم العالي في سبتمبر 1998.
- قرار بإعادة تنظيم الجامعة في شكل كليات.
- إنشاء ستة جذوع مشتركة للحاصلين على شهادة البكالوريا الجدد.
- إنشاء ستة مراكز جامعية في كل من: ورقلة، الأغواط، أم البواقي، سكيكدة، جيجل وسعيدة.
- إنشاء جامعة بومرداس وتحويل المراكز الجامعية لكل من بسكرة، بجاية ومستغانم إلى جامعات.
- وبحلول عام 1999 أصبح قطاع التعليم العالي يحصي 17 جامعة 13 مركزا جامعيًا و6 مدارس عليا للأساتذة 141 معهدا وطنيا للتعليم العالي 12 معهدا ومدرسة متخصصة. كما ظهرت بعد ذلك جامعات ومراكز جامعية أخرى وملاحق لجامعات، مما ساهم في تدعيم هياكل قطاع التعليم العالي وتجسيد ديمقراطيته (بولحية، مرجع سابق:5).

- المرحلة الرابعة (2004-2013): لقد تم في السنوات الأخيرة تنفيذ العديد من المشروعات والبرامج الهادفة إلى تطوير التعليم العالي وأساليب التكوين. حيث لم يعد خافيا توجه أنظمة التعليم العالي في العالم نحو تنظيم نمطي يتخذ شكل هيكلية تعليمية من ثلاثة أطوار هي: الليسانس الماستر والدكتوراه أو ما يعرف بنظام lmd الشيء الذي يمنح مقروئية أفضل لهذه الأطوار وللشهادات المتوجه لها، على الصعيدين الوطني والدولي. ويتشكل كل طور من وحدات تعليمية موزعة على سداسيات.
- الليسانس: يشتمل على ستة سداسيات، كما يتضمن مرحلتين تتمثل أولاهما في تكوين قاعدي متعدد التخصصات، والمرحلة الثانية تكوين متخصص.
- الماستر: يشتمل على أربعة سداسيات، يحضر هذا التكوين لمهنتين مهنية وبحثية.
- الدكتوراه: يضمن هذا الطور تكوينا تبلغ مدته ستة سداسيات، ويتوج هذا الطور من التكوين بشهادة دكتوراه بعد مناقشة أطروحة (سمية، زاحي). المكتبة الجامعية فضاء التعليم والبحث في سياق نظام lmd، مجلة المعلوماتية الالكترونية، العدد 30، جامعة باجي مختار عناية www.informatics.go.sa/details
- 3- ايجابيات تطبيق نظام LMD
- في ظل الاختلالات المتعددة التي سجلت في منظومة التعليم العالي، فإن الإصلاح يرمي علاوة على تأكيد طابع المرفق العمومي للتعليم العالي، وتكريس ديمقراطية الالتحاق بالجامعة إلى التكفل بالمتطلبات الجديدة الآتية:
- ضمان تكوين نوعي من خلال الاستجابة للطلب الاجتماعي المشروع على التعليم العالي تحقيق تناغم حقيقي مع المحيط السوسيو-اقتصادي عبر تطوير كل التفاعلات ما بين الجامعة وعالم الشغل.

- تطوير آليات التكيف المستمر مع تطورات المهن تدعيم المهمة الثقافية للجامعة من خلال ترقية القيم العالمية لاسيما منها تلك المتعلقة بالتسامح واحترام الغير في إطار قواعد أخلاقيات المهنة الجامعية وآدابها.
- التفتيح أكثر على التطورات العالمية خاصة تلك المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا.
- تشجيع التبادل والتعاون الدوليين وتنويعهما.
- إرساء أسس الحكومة الراشدة المبنية على المشاركة والتشاور.
- إشراك الجامعة في التنمية المستدامة للبلاد.
- تمكين الجامعة الجزائرية من أن تصبح من جديد قطبا للإشعاع الثقافي والعلمي على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. <http://www.mesrs/dz> إصلاح التعليم العالي).

4- جودة رأس المال البشري وحاجات التنمية البشرية

لقد أثبتت المعطيات الواقعية أن زيادة فاعلية وكفاءة رأس المال البشري لا تقل أهمية في تحقيق التقدم عن وجود الثروة الطبيعية , ونستطيع إيجاد أمثلة كثيرة لدول حققت قفزات نوعية في مجال التنمية لكونها تمتلك العناصر البشرية النوعية في فاعليتها أما دور المجتمع في تطوير التعليم فيأتي من خلال القدرة على استيعاب امثل للمنتج التعليمي البشري وتنميته بصورة مستقرة .

إن نوعية الموارد البشرية هي المسؤولة إلى حد كبير على نجاح التنمية، والتي بدورها تعتمد على نوعية ومستوى التعليم العالي والبحث العلمي، وعلى هذا الأساس يتضح أن أحسن الاستثمارات الكبرى التي يمكن أن يحدثها المجتمع النامي في اقتصاد المستقبل، هي الاستثمار عن طريق التعليم والبحث العلمي، حيث يعد التعليم العالي الآن أكثر من أي وقت مضى الباب المفتوح لزيادة الفرص الاقتصادية ورفاه الإنسان ذلك أنه من المؤكد أن المكاسب الاقتصادية في الدول المتقدمة قد كانت إلى درجة كبيرة نتيجة الزيادة في نوعية الإبداعات العلمية، إذ أن السياسات التعليمية في هذه الدول ترسخت لديها

القناعة بأهمية نوعية التعليم العالي في التنمية، غير أن الجزائر وقعت تحت تأثير الاعتقاد بأن التوسع الكمي في التعليم العالي، هو الطريق السالك لتحقيق التنمية المنشودة، وهذا على حساب التكوين النوعي الصحيح والوظيفي، الذي يستجيب لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الحاضرة والمستقبلية (برعودي. 2009: 25).

إن ظهور مفهوم العولمة كمنسق عالمي جديد ألزم المؤسسات الجامعية النظر في السياسات المتبعة من خلال ضخ ملايين الدولارات في الاستثمارات البحثية وإكمال النهج الذي كانت قد اعتمدته منذ الأزل من خلال الاستثمار في رأس المال البشري؛ عكس الدول المتخلفة عامة والعربية خاصة والتي لا تزال استثماراتها في البحث العلمي والعنصر البشري لا يتعدى 0.1% من مجموع الاستثمارات الأخرى.

إن الإنفاق على التعليم العالي يعتبر من أهم النشاطات الحكومية في جميع الدول دون استثناء، فقد زادت معدلات الإنفاق على الخدمات التعليمية بصورة كبيرة في الجزائر خلال عقدي السبعينات والثمانينات، وبالرغم من هذا الارتفاع فإن الإنفاق على التعليم العالي والبحث العلمي من ميزانية الدولة لا يكاد يظهر مقارنة بالقطاعات الأخرى، كما أن المخصصات المالية من الدخل الوطني للبحث العلمي لا تتعدى 0.28% منها 80% تتجه في شكل أجور وعلاوات مما يجعل الجزائر في مستويات بعيدة جدا عن المعدل الذي حددته الأمم المتحدة للدول النامية وهو 0.7%، في الوقت الذي نجد فيه تونس تخصص 0.7% للبحث العلمي من الدخل الوطني، وغانا 1% وأوروبا 3% والولايات المتحدة الأمريكية 5% وهذا لعام 1996 بينما في الوقت الحاضر فإن الرقم المتداول هو أقل من ذلك بكثير إذ انخفض إلى 0.14% بالنسبة للجزائر (برعودي. المرجع نفسه: 44).

5- الشراكة بين الجامعة والمجتمع من أجل خدمة للتنمية

من البديهي القول إن عمليات التقدم والتنمية والتحديث في المجتمع تقاس بناء على ما حققته برامج وخطط التعليم؛ والتعليم العالي الجامعي من واقع التنمية والمجتمع من منطلق أن الجامعة عبارة عن بناء وتنظيم أكاديمي ونسق مفتوح على المجتمع يقوم بإحداث المزيد من عمليات التغيير الاجتماعي.

من هذا المنطلق يتجه بالاهتمام إلى التكوين بالجامعة كأحد المهتم الرئيسية لها ووسيلة لإعداد الكفاءات وتنمية المعارف وامتلاك المهارات وإعادة الاستثمار تحقيقا لأهداف مهنية بالمؤسسات المستخدمة إذ يرتبط التكوين بعلاقات وظيفية في البناء التنظيمي للمؤسسات ويعد أحد المتغيرات الأساسية فيه؛ زاد من الاهتمام بدراسة وتحليل جوانب العلاقة بين التكوين والعمل لمعرفة مدى التأثير الذي تصنعه الجامعة كمركز للتكوين العالي والمتخصص على المؤسسات المجتمعية الأخرى خاصة الصناعية والاقتصادية منها.

ومنه كان لزاما على الجامعة أن تحدث دائما في بنيتها ووظائفها وبرامجها وبحوثها تغيرات تتناسب مع التغيرات التي تحدث في المجتمع المحيط به وكلما كانت الجامعة أكثر التحاما بمجتمعها كانت أكثر قدرة على تحقيق وظائفها والاستجابة إلى مطالب المجتمع منها وهذه العلاقة تفرض على التعليم الجامعي أن يكون وثيق الصلة بحياة الناس ومشكلاتهم وحاجاتهم وآمالهم؛ بحيث يصبح الهدف الأول للتعليم الجامعي تطوير المجتمع والنهوض به إلى أفضل المستويات التقنية، الاقتصادية، الصحية الاجتماعية والثقافية (قوتال، 2010: 39).

في هذا الإطار نجد الجزائر قد تبنت طرعا تنمويا يعطي الصدارة للإنسان بصفته فاعلا و مستفيدا، وعكفت على ترقية أوسع مشاركة ممكنة، من مرحلة التصور إلى مرحلة التنفيذ، لقد سمحت أطر الحوار الثنائي بين الحكومة والحركة النقابية، و أرباب العمل، بإقامة سنة تشاور محمودة بشأن التسيير الاقتصادي والاجتماعي للبلاد؛ فهذه الأطر تساهم في إحداث التوازن الضروري بين مقتضيات الفعالية الاقتصادية ومتطلبات الإنصاف الاجتماعي.

6- الإصلاحات الجديدة وسياسات التشغيل في الجزائر

لقد حقق التعليم العالي في الجزائر خلال أربعة عقود من الزمن نتائج لها دلالاتها ولكن على المستوى الكمي فقط؛ فإذا نظرنا إلى الإحصائيات وجدنا أن الجزائر قطعت شوطا كبيرا في التعليم العالي، ولكن أي تعليم يمكن أن يحدث في ظل انخفاض مستوى التكوين، فالمناهج الدراسية وأهدافها من المفروض أن تخدم متطلبات التنمية، ولكن نظرا لعدم وجود نماذج تنموية وتعليمية مرتبطة بخصوصيات الجزائر فإن النتيجة كانت اضطراب كمي ونوعي في التنمية والتعليم.

وباعتبار الجامعة عينة من المؤسسات الرائدة في تحقيق التنمية البشرية لكونها ذات طابع علمي، معرفي، ثقافي وإنتاجي متميز لتزويد المؤسسات بإطارات تمثل أدمغة المؤسسات العصرية. إن سياسة التشغيل في العالم عامة وفي الجزائر خاصة من العمليات الرئيسية لإدارة الموارد البشرية وذلك نظرا للمتغيرات البيئية المختلفة كازدياد حدة المنافسة بين مختلف المنظمات على المستوى المحلي والعالمي، وكذا التطورات التكنولوجية التي أدخلت في مجال العمل مما أدى إلى تحول الطلب على الموارد البشرية في سوق العمل بحيث أصبح التركيز على الموارد المؤهلة والمدربة والتي تمتلك مهارات فنية وعملية، بمعنى اختيار أفضل العناصر المناسبة لشغل الوظائف الشاغرة والاستفادة منها في رفع أداء المنظمة، لأن الموارد البشرية الكفؤة هي القادرة على خلق الميزة التنافسية وهي المسؤولة عن مهارات الإبداع والابتكار.

تعاني الجامعات الجزائرية من مشكلة عدم توافق محتويات المناهج الجامعية مع خصائص الشغل في السوق المحلي، وهذا ما ينعكس من خلال وجود فجوة كبيرة بين المعارف الأكاديمية التي يتلقاها الطلبة والمكاسب المهنية التي يحتاجون إليها في سوق الشغل، كما أن خريجي الجامعات يجدون صعوبة كبيرة عند محاولتهم الاندماج في عالم الشغل، وعند تحقيق هذا الاندماج يكون مردود المورد البشري أقل كفاءة وجودة ولا يساهم في تحقيق التنمية المحلية. من هذا المنطلق ظهرت الحاجة وبشكل ملح إلى إعادة النظر في هذه المناهج وتطويرها بما يتناسب من احتياجات سوق الشغل في الجزائر وبما يحقق أغراض التنمية المحلية في الاقتصاد المحلي، ولا يتحقق ذلك إلا بالاستفادة القصوى من الكفاءات البشرية التي تم إعدادها تربويا وعلميا ومهنيا بالشكل المناسب (مقدم: 1).

من هنا جاءت الإصلاحات الجديدة التي طبقتها الدولة الجزائرية في قطاعات التعليم العالي بكل فروعها ومن قبلها في فروع التعليم الابتدائي، الاكاديمي والثانوي وكان الهدف الأساسي منها الارتقاء بمستوى الخريجين والتكوين بصفة عامة وهذا من اجل محاولة تحسين مخرجات التعليم العالي التي يستقبلها سوق الشغل والتي في مجملها كانت تتميز بما يلي:

- ✓ تخرج عدد هائل من الطلبة مثقلين بكم معرفي هائل لكن جاهلين بكيفية توظيف هذه المعارف العلمية عند اقتحام عالم الشغل.
- ✓ بعد المكتسبات العلمية عما يصادفه الطالب الجامعي في سوق العمل.
- ✓ عدم اهتمام الطالب بشكل عام بالتحصيل العلمي بقدر اهتمامه بالحصول على شهادة تؤهله للحصول على وظيفة مستقبلا.
- ✓ غياب الطالب الجامعي المثقف الذي يكون على دراية بكل ما يحصل من حوله من متغيرات اقتصادية واجتماعية.
- ✓ عدم إدراك الطالب بالمجالات المهنية التي يمكن أن يؤهله لها تخصصه، وهذا ما يؤدي إلى التركيز على تخصصات معينة دون تخصصات أخرى.
- ✓ صعوبة الاندماج في عالم الشغل، نظرا لغياب مهارات الاتصال والقيادة من جهة وغياب المهارات المهنية من جهة أخرى (مقدم، مرجع سابق: 6).

7- سياسة التشغيل في الجزائر - التحديات والآفاق -

- يتميز سوق العمل في الجزائر بالعديد من الخصائص يمكن إبرازها فيما يلي:
- عجز في اليد العاملة المؤهلة وضعف التطور بالنسبة للحرف.
- عدم التوافق بين مخرجات التكوين واحتياجات التشغيل.
- ضعف الوساطة في سوق الشغل ووجود اختلالات بالنسبة لتقريب العرض من الطلب في مجال التشغيل.
- عدم توفر شبكة وطنية لجمع المعلومات حول التشغيل.
- انعدام المرونة في المحيط الإداري والمالي والذي يشكل عائقا أمام الاستثمار.
- ضعف قدرة المؤسسات على التكيف مع المستجدات.
- صعوبة الحصول على القروض البنكية خاصة بالنسبة للشباب أصحاب المشاريع.
- ترجيح النشاط التجاري (الذي لا ينشئ مناصب شغل كثيرة) على حساب الاستثمار المنتج المؤلّد لمناصب الشغل.

- العامل الاجتماعي الثقافي الذي يدفع إلى تفضيل العمل المأجور.
 - ترجيح المعالجة الاجتماعية للبطالة لمدة عدة سنوات.
 - ضعف التنسيق ما بين القطاعات.
 - ضعف الحركية الجغرافية والمهنية لليد العاملة والتي نتج عنها عدم تلبية بعض عروض العمل، لاسيما في المناطق المحرومة (في الجنوب والهضاب العليا) (مقدم. المرجع نفسه:4).
- منه كان لزاما على الدولة الجزائرية من خلال الإصلاحات المتبعة محاولة خلق سياسة جديدة للشغل قائمة على النوعية في البرامج الجامعية، التكوينية والتعليمية المقدمة والكمية من خلال محاولة استيعاب الكم الهائل من حاملي الشهادات في إطار العديد من البرامج التي قدمتها الحكومة مثل الوكالة الوطنية للتشغيل، وكالة التنمية الاجتماعية، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSE) ومن آخر القرارات و التي أعلنها الوزير الأول عبد المالك سلال نيابة عن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة نجد إلغاء القروض البنكية الموجهة للشباب.

خلاصة

لقد شهد التعليم العالي في الجزائر تطورا معتبرا على مدى الأربعين سنة التي خلت، ساعدته في ذلك بعض الظروف العوامل التي أثرت على تطوره؛ ولم يقتصر هذا التطور على الزيادة الكمية للطلبة والهيئة التدريسية والمؤسسات التعليمية وأصناف المستخدمين الإداريين والموظفين الآخرين، بل شمل المناهج الدراسية والتخصصات العلمية ومراكز البحث العلمي(عدوان، مرجع سابق:261).

وان كان الهدف الرئيسي من كل هذه الإصلاحات التي عرفها قطاع التعليم العالي محاولة الارتقاء بجودة المخرجات الفنية وملاءمة التكوين المقدم لأنماط وفرص العمل التطبيقية التي يقدمها الواقع المعاش وبالتالي تكييف هذه التوجهات الجديدة مع السياسة المعمول بها ميدانيا للتشغيل من اجل مواكبة التطورات العالمية وسرعة التطور الحياتي؛ بالرغم من كل هذا مازال على الجامعة الجزائرية رفع التحدي لمسايرة سياسات التشغيل المعمول بها عالميا ولمواكبة

التطورات التي تفرضها الألفية الجديدة من أجل تذليل بعض الصعاب التي تعوقها من خلال بعض الحلول التي يمكن سيقاها في هذا الإطار:

- تطوير مناهج البحث العلمي وتجديدها.
- تحويل دور الجامعة من التركيز على التوظيف إلى التركيز على مبدأ خلق فرص العمل.
- فهم طبيعة الشراكة الحقيقية مع أصحاب المصلحة من القطاعات العامة والخاصة والخريجين.
- نقل التقنية والمعرفة ويتم ذلك بالتواصل الوثيق مع الجامعات المختلفة في إطار سياسة الانفتاح على الجامعات الأجنبية من أجل الاستفادة من الخبرات والتجارب.
- تشجيع التعليم القائم على الإبداع والابتكار.
- توطيد العلاقات مع المؤسسات الاقتصادية المختلفة من أجل الارتقاء بالتكوين التطبيقي.
- من الضروري ربط السياسة التعليمية للبلد باحتياجات خطط التنمية من القوى البشرية من خلال إتباع سياسة تخطيط للتعليم متوافقة مع هذه الاحتياجات.
- تحسين نوعية التعليم بصورة عامة والتعليم العالي بصورة خاصة.
- ترشيد الفهم الاجتماعي نحو التعليم المهني من أجل خلق منظومة للعمل متكاملة قائمة على التكامل.
- تأهيل المتخرجين لدخول سوق العمل.
- الشراكة بين القطاعين العام والخاص في توظيف الشباب.

المراجع

- أقطي، رباب. (2009). التكوين الجامعي وعلاقته بكفاءة الإطار في المؤسسة الاقتصادية. مذكرة ماجستير في علم الاجتماع تخصص تنظيم وعمل. الجزائر: جامعة الحاج لخضر.
- بوفلجة، غيات. (2006). التربية والتعليم بالجزائر. وهران: دار الغرب للنشر والتوزيع.

- وهيبة، مقدم. الحاجة إلى تطوير المناهج الجامعية بما يتناسب مع متطلبات سوق الشغل في الجزائر. مداخلة في إطار ملتقى بجامعة الجلفة.
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية). إصلاح التعليم العالي. <http://www.mesrs/dz>.
- براجل علي ويوسف عدوان. (2009). منهجية الإصلاح التربوي ومعوقات تطبيق نظم الجودة في التعليم. منشورات مخبر المسألة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة – الرهانات الأساسية لتفعيل الإصلاح التربوي في الجزائر. العدد الخامس. الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.
- شهرزاد، بولحية. (2010). الإصلاح الجامعي وتكوين رأس المال البشري لاحتياجات التنمية. مداخلة في إطار الملتقى الوطني الثالث حول دور الجامعة في نشر المعرفة داخل المجتمع في ظل العولمة. جامعة المسيلة. 23/22/ نوفمبر.
- سمية، زاحي. المكتبة الجامعية فضاء التعليم والبحث في سياق نظام lmd. مجلة المعلوماتية الالكترونية. العدد 30، جامعة باجي مختار عنابة. www.informatics.go.sa/details
- ياسمين، برعودي. (2009). التعليم العالي وعلاقته بالتغيرات التكنولوجية الحديثة – تكنولوجيا المعلومات -. مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع. الجزائر: جامعة الحاج لخضر باتنة.
- ياسين، قوتال. (2010). الشراكة بين الجامعة والمجتمع وسيلة ناجعة لتحقيق التنمية. مداخلة في إطار الملتقى الوطني الثالث حول دور الجامعة في نشر المعرفة داخل المجتمع في ظل العولمة جامعة المسيلة , 23/22/ نوفمبر 2010.
- Unesco. (1998). conférence_mondiale sur l'enseignement supérieur déclaration mondiale sur l'enseignement supérieur pour le 21^{em} siècle. vision et action. Paris.